

ما هو مصير «الناتو العربي» علاقات ثنائية مع واشنطن على حساب إقامة تكتل موحد

طرحت التطورات في منطقة الشرق الأوسط ومجريات الانتخابات الأمريكية وما ستفرزه من متغيرات أسئلة عديدة بشأن استمرار فاعلية أو انتهاء صلاحية فكرة إطلاق مشروع "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي"، الذي أعلنت عنه إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبل نحو ثلاثة أعوام.

واشنطن - وجدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسها وسط علاقات متداخلة وأزمات متلاحقة بعد طرحها في العام 2017 خطة طموحة لإقامة مشروع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "ميسا"، الذي يتجاوز الشراكات الأمنية إلى ما أبعد من السياسة مروراً بالتكامل التجاري والاقتصادي.

طريق طويل

لم تغلق الإدارة الأمريكية، التي يتنافس رئيسها الجمهوري في انتخابات حاسمة أمام منافسه الديمقراطي جو بايدن، في تحقيق اختراق في ملف تكوين "ناتو عربي" لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

وأعدت انتخابات نوفمبر الرئاسية في الولايات المتحدة طرح نفس الأسئلة المثارة بشأن إمكانية نجاح فكرة إقامة تحالفات أمنية وسياسية بين دول عربية والولايات المتحدة عبر "تكتل موحد" في ظل التجاذبات والخلافات والانقسامات بين هذه الدول، والاختلافات في الرؤى بشأن كيفية

وضعها إدارة ترامب بعد 2017 لمحاولة تقليل تأثير الأزمة الخليجية على شركائها العرب. ويوضح في تقرير نشر في مؤسسة "عرب دابجست" الاستشارية أن كيفية الحديث عن الأجندة الاستراتيجية مع الإمارات وإسرائيل واحتمال تصنيف قطر كحليف رئيسي من خارج الناتو يشيران إلى أن الانقسامات بين الشركاء الإقليميين تعني أن المسؤولين الأمريكيين يعطون الأولوية للعلاقات الثنائية بدل مشاركة متعددة الأطراف.

ولم تفقد الإدارة الأمريكية الأمل في إقامة تحالف استراتيجي يجمع كافة الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة في تكتل موحد، لكن الخلافات والانقسامات والتجاذبات بين تلك الدول أدت إلى تعطيل إطلاقه "رسمياً" على الرغم من سلسلة اللقاءات التي احتضنتها واشنطن بهذا الخصوص في الآونة الأخيرة.

وتنظر واشنطن إلى التحالف على أنه وسيلة لتأمين المصالح الأمريكية على نطاق أصغر من خلال زيادة التعاون الإقليمي ودفع الدول الشريكة إلى معالجة القضايا الرئيسية. ويقول أولريشن إن إنشاء هذا التحالف كان متسقاً مع جهود آخر ثلاث إدارات أميركية لتعزيز التوافق التشغيلي بين دول الخليج الشريكة، والرغبة المعلنة للجمهوريين والديمقراطيين في تقليل الوجود العسكري في الشرق الأوسط.

وتنظر واشنطن إلى التحالف على أنه وسيلة لتأمين المصالح الأمريكية على نطاق أصغر من خلال زيادة التعاون الإقليمي ودفع الدول الشريكة إلى معالجة القضايا الرئيسية. ويقول أولريشن إن إنشاء هذا التحالف كان متسقاً مع جهود آخر ثلاث إدارات أميركية لتعزيز التوافق التشغيلي بين دول الخليج الشريكة، والرغبة المعلنة للجمهوريين والديمقراطيين في تقليل الوجود العسكري في الشرق الأوسط.

وتنظر واشنطن إلى التحالف على أنه وسيلة لتأمين المصالح الأمريكية على نطاق أصغر من خلال زيادة التعاون الإقليمي ودفع الدول الشريكة إلى معالجة القضايا الرئيسية. ويقول أولريشن إن إنشاء هذا التحالف كان متسقاً مع جهود آخر ثلاث إدارات أميركية لتعزيز التوافق التشغيلي بين دول الخليج الشريكة، والرغبة المعلنة للجمهوريين والديمقراطيين في تقليل الوجود العسكري في الشرق الأوسط.

وتنظر واشنطن إلى التحالف على أنه وسيلة لتأمين المصالح الأمريكية على نطاق أصغر من خلال زيادة التعاون الإقليمي ودفع الدول الشريكة إلى معالجة القضايا الرئيسية. ويقول أولريشن إن إنشاء هذا التحالف كان متسقاً مع جهود آخر ثلاث إدارات أميركية لتعزيز التوافق التشغيلي بين دول الخليج الشريكة، والرغبة المعلنة للجمهوريين والديمقراطيين في تقليل الوجود العسكري في الشرق الأوسط.



الحاجة إلى الأمن الجماعي

وتقول كيرستن فوننترون، المسؤولة الكبيرة في البيت الأبيض ومديرة شؤون الخليج بمجلس الأمن القومي، إن أجندة الشرق الأوسط الاستراتيجية ترقى إلى "إعادة تشكيل ميسا" جلبت إسرائيل إلى طاولة المفاوضات هذه المرة. ولعبت فوننترون دوراً رئيسياً في عام 2018 في التخطيط لمشروع إنشاء "ميسا".

واشنطن قد تترك مبادرة متعثرة كانت تهدف إلى تحقيق تعاون أمني أكبر بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ويرى الباحث كريستيان كوتس أولريشن أنه في حال فاز بايدن في الرئاسة قد تولي إدارته دعماً أكبر للتعدي في صنع السياسة الخارجية، لكنه قال "إن هذه الاحتمالات تبدو بعيدة ما دامت دول الخليج والشركاء الإقليميون الآخرون غير قادرين على تجاوز الخلافات التي ظهرت في الشرق الأوسط في عهد ترامب".

الاختلاف بين الإمارات والسعودية من جهة وقطر وعمان والكويت من جهة أخرى بشأن التهديدات الإيرانية وطريقة التعاطي معها. ويبدو أن الإدارة الأمريكية اختارت تقوية العلاقات الثنائية مع دول المنطقة في ضوء خلافاتها البينية المتشعبة، على حساب إقامة التحالف الشامل أو ما يسمى بـ"الناتو العربي" لمواجهة التهديدات المختلفة في المنطقة.

وعقد في الولايات المتحدة اجتماع في سبتمبر الماضي بين مسؤولين قطريين وأميركيين لإصلاح العلاقات وتعزيزها بين البلدين، حيث ذكر نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الخليج العربي، تيم ليندركينغ أن الولايات المتحدة تأمل في تعيين قطر حليفاً رئيسياً من خارج الناتو لتتضمن بذلك إلى دول مثل الكويت والبحرين. وسبق ذلك توقيع اتفاقات السلام بين الإمارات والبحرين مع إسرائيل. وتضمن نص الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل مع الإمارات إشارة إلى انضمام كلا البلدين إلى الولايات المتحدة ودول أخرى تتطلب منها تقديم دعم لدول معينة. وينظر المسؤولون الأميركيون إلى مشروع التحالف على أنه ذو مسارات متعددة تغطي الحوكمة والاقتصاد والطاقة والقضايا الأمنية. وساد

النووي الإيراني وإمكانية حل الخلاف الخليجي. ورغم ذلك قد تخار واشنطن ترك مبادرة أميركية متعثرة كانت تهدف إلى تحقيق تعاون أمني أكبر بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وارتبط مشروع إقامة تحالف "ميسا" بإدارة ترامب مع الفترة التي قضاها مستشاره للأمن القومي جون بولتون، الذي استقال من منصبه، حيث واجه صعوبات في البداية بسبب طبيعة العلاقات التي تجمع الدول المشاركة، فقد شهدت خلافات في الإراء حول ما يجب أن يشمل نطاق أنشطة التحالف، وانسحبت مصر منه في أبريل 2019.

وغاب إجماع عربي إقليمي حول تصور مشترك للتهديد الأساسي الذي يستوجب إقامة تحالف استراتيجي شامل مع الولايات المتحدة، وأعرب جميع الشركاء عن إجماعهم عن التوقيع على أي شيء قد يقلل علاقاتهم الثنائية مع الولايات المتحدة، كما سجلت درجة من الشك في العواصم الخليجية من أن المسارات الاقتصادية والطاقة قد تتطلب منها تقديم دعم لدول معينة. وينظر المسؤولون الأميركيون إلى مشروع التحالف على أنه ذو مسارات متعددة تغطي الحوكمة والاقتصاد والطاقة والقضايا الأمنية. وساد

وتنظر واشنطن إلى التحالف على أنه وسيلة لتأمين المصالح الأمريكية على نطاق أصغر من خلال زيادة التعاون الإقليمي ودفع الدول الشريكة إلى معالجة القضايا الرئيسية. ويقول أولريشن إن إنشاء هذا التحالف كان متسقاً مع جهود آخر ثلاث إدارات أميركية لتعزيز التوافق التشغيلي بين دول الخليج الشريكة، والرغبة المعلنة للجمهوريين والديمقراطيين في تقليل الوجود العسكري في الشرق الأوسط.

تقوية العلاقات الثنائية

خطت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لخفض عدد القوات الأمريكية في المنطقة، على الرغم من التهديدات المتتالية للنظام الإيراني لمصالح واشنطن في العراق ودول الخليج العربي. وكان مجلس الأمن القومي الأمريكي قد رفض مقترحا سعودياً لإقتصاص التحالف على الشؤون الأمنية، حسب ما يقول الباحث كريستيان كوتس أولريشن. ومن المرجح أن تحدث نتائج الانتخابات الأمريكية فرقاً في قضايا السياسة الخارجية من الحرب الدائرة في اليمن ومستقبل الاتفاق



«نهاية سيادة النفط»: كيف ينظر ترامب وبايدن إلى ملف الطاقة

على انبعاثات الكربون، وتشويه سمعة العلم واستعباده، حيث وصف تغير المناخ بأنه "خدعة باهظة الثمن".



إدواردو كامبانيللا: إذا فاز بايدن قد تنخفض أسعار النفط، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل صناعة الطاقة العالمية

ووفقاً لمعهد بروكينغز للدراسات الاستراتيجية، تبنت إدارة ترامب 74 إجراءً تحريماً أضعف سياسات حماية البيئة منذ 2017. وحسب العدد الأخير من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، كان كل عقد منذ الثمانينات أكثر دفئاً من سابقه. وكانت السنوات من 2015 إلى 2019 الفترة الأكثر دفئاً منها، بينما كان 2019 ثاني أكثر الأعوام دفئاً على الإطلاق.

«فورين بوليسي» الأمريكية أنه على العكس من ترامب ستؤثر أي حكومة يرأسها جو بايدن على قطاع النفط العالمي، حيث ستضع في جدول أعمالها السياسي دعم الاستثمارات الخضراء وإعادة تنظيم صناعة النفط الصخري، والالتزام إلى اتفاق باريس.

ويتوقع أن ينظر المستثمرون إلى حملة بايدن من أجل صفقة خضراء جديدة على أنها «نهاية عصر الطاقة الذي يهيمن عليه النفط مما سيؤثر على أسعاره بما من شأنه أن يغير عالم الطاقة».

ووفقاً لاستطلاع حديث أجراه مركز بيو للأبحاث، زادت نسبة الأميركيين الذين يعتقدون أن تغير المناخ العالمي يمثل تهديداً رئيسياً لرفاهية الولايات المتحدة من 44 في المئة سنة 2009 إلى 60 في المئة سنة 2019. لكن تزايد هذا الفلق كان في الأساس من الديمقراطيين حيث لم يتغير الرأي بين الجمهوريين حول هذه القضية.

ويتغير حوالي تسعة من كل عشرة ديمقراطيين (88 في المئة) تغير المناخ تهديداً كبيراً لأممة مقابل ثلاثة جمهوريين فقط (31 في المئة). ويرى إدواردو كامبانيللا أنه نظراً لمشاعر قاعدته الانتخابية، كان ترامب قادراً على إنكار ظاهرة الاحتباس الحراري، وتهيدة منتجي النفط في الدوائر الرئيسية المكثفة للطاقة، ومقاومة دفع المجتمع الدولي للسيطرة

صناعة النفط المحلية، متوقفاً في الوقت ذاته "مواصلة جهوده لإزالة القيود التي استمرت خلال ولايته الأولى، مع الاحتفاظ ببعض النفوذ على أولئك من خلال صلاته القوية بالقيادة السعودية لمنع الأسعار من الانخفاض إلى ما دون نقطة معينة". ويوضح كامبانيللا في تقرير نشرته مجلة



ترامب نعمة على قطاع الطاقة الأميركي

المتحدة ستتركز بدلاً من ذلك على مواجهة أجندة الطاقة المضادة للنمو والتي تضر بالاقتصاد الأميركي ومصالح أمن الطاقة. ويقول إدواردو كامبانيللا، وهو زميل مستقبلي العالم في مركز إدارة التغيير بجامعة "إي.إي." في مدريد، إنه في حال إعادة انتخاب ترامب فسيظل نعمة على

الأراضي الفيدرالية والمناطق البحرية للحفر، وتخلي عن اللوائح البيئية. وأوضح الرئيس الأمريكي في ديسمبر 2017، وبعد بضعة أشهر من إعلان الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، أن هيمنة الطاقة لا تتوافق مع مكافحة الاحتباس الحراري، وأن الولايات

الولايات المتحدة في العالم على مدار السنوات الأربعة المقبلة. ويضع ترامب نصب عينيه إتمام مهمته، التي بدأها في ولايته الرئاسية الأولى، والمتعلقة في إكمال إلغاء القيود التنظيمية المعيقة للإنتاج المحلي في مجال الطاقة.

في مايو 2016 عندما كان منافساً غير محتمل في السباق الرئاسي الأول، أعلن ترامب أن الهيمنة في مجال الطاقة هي هدف سياسي استراتيجي للولايات المتحدة، وبعد بضعة أشهر من ذلك، تولّى ثلاثة من كبار مساعديه، بمن فيهم وزير الطاقة السابق ريك بيري، مهمة تعريف المفهوم بأنه يعني "دولة تعتمد على نفسها وخالية من الاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها الدول الأخرى التي تسعى إلى استخدام الطاقة كسلاح اقتصادي".

وعمل ترامب فور وصوله إلى البيت الأبيض في ولايته الأولى على بدء حملة شرسية لإلغاء القواعد التنظيمية التي أعاققت الإنتاج المحلي، وفتح المزيد من